دولة ليبيا

State of Libya

حكومة الوحدة الوطنية

Government of National Unity

اللجنة الوطنية للتحول الرقمي

The National Committee for Digital Transformation

الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي الحكومي

National strategy for government digital transformation

2030-2023

دولـة لـيـبـيـا

State of Libya

حـكـومـة الـوحـدة الـوطـنـيـة

Government of National Unity

اللجـنـة الوطنيـة للتحـول الـرقمـي

The National Committee for Digital Transformation

الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الحكومي

National strategy for government digital transformation

2030-2023

الرقم الدولي الموحد لهذه الاستراتيجية :
عنوان الاستراتيجية: الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي الحكومي 2023 - 2030
اسم المؤلف: اللجنة الوطنية للتحوّل الرقمي
سنة النشر: 09/ 07/ 2025
ردمك: ISBN 978-9959-9513-3-5
رقم الإيداع القانوني 389 / 2025 دار الكتب الوطنية
الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا
هاتف : 9090509-9096379-9097074
بريد مصور: 9097073
البريد الإلكتروني : nat_lip_libya@hotmail.com

كلمة السيد رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية

في ظل تقدم العالم اليوم وتسارعه في اتجاه الرقمنة وإدارة البيانات والوصول لتقديم خدمات رقمية عالية الجودة، تم تشكيل لجنة وطنية للتحول الرقمي بموجب القرار رقم (394) لسنة 2022 تمثلت مخرجاتها في صياغة استراتيجية وطنية للتحول الرقمي الحكومي، بعد الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى رقمنة كافة الخدمات الحكومية بشكل منظم ومتكامل عبر نقطة تواصل محكمة ذات جودة وسرعة وشفافية.

نسعى اليوم من خلال هذه الاستراتيجية إلى الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن بحيث تكون في شكل محكم آمن سهل الوصول إليه والتعامل معه.

وهكذا سنصل قبل العام 2030 بليبيا لمصاف الدول المتقدمة في مجال التطور الرقمي ذات خدمات حكومية عالية الجودة قائمة على التواصل المستمر بين المؤسسات والقطاعات الحكومية من أجل بلوغ مشاركة واعية تمكن المواطن من المساهمة في صنع القرار الواعي الحكيم.

شاكراً كل الجهود المبذولة " خبراء – مهندسين – مبرمجين " من كل القطاعات لإنجاح هذا العمل.

أتمنى لكم التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

م. عبدالحميد محمد الدبيبة

رئيس مجلس الوزراء

كلمة رئيس اللجنة الوطنية للتحول الرقمي
بالاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الحكومي – ليبيا

يشكّل التحول الرقمي أحد أبرز ملامح عصرنا الراهن، ومحركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ووسيلة فعّالة لتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية، وتحسين جودة الخدمات العامة، وتمكين المواطنين من أداء دورهم في مسيرة التنمية.

وإيماناً من حكومة الوحدة الوطنية بأهمية التحول الرقمي كأداة استراتيجية لتحقيق التقدم الوطني والازدهار الاقتصادي، جاءت الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الحكومي لتكون خارطة طريق واضحة لبناء مجتمع رقمي متكامل، تُدار فيه الخدمات الحكومية من خلال نموذج ذكي ومترابط، يعزز مبادئ الشفافية، ويعتمد على الابتكار، ويسهم في تحقيق رضا المواطن ورفاهيته.

لقد أُعدّت هذه الاستراتيجية في إطار جهد وطني تشاركي، شاركت فيه الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة كافة، وبدعم مباشر من اللجنة الوطنية للتحول الرقمي، وبقيادة فنية من الهيئة العامة للمعلومات والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي. كما ساهم في إعدادها نخبة من الخبراء الليبيين في مجالات التقنية والإدارة والسياسات العامة.

وقد حرصنا خلال إعداد هذه الوثيقة على الاطلاع على التجارب الإقليمية والدولية الرائدة في مجال التحول الرقمي، من خلال شراكات مثمرة مع منظمات دولية، وفي مقدمتها منظمة الإسكوا، وذلك بهدف تقييم الواقع الراهن، وقياس الفجوة الرقمية، واستلهام أفضل الممارسات العالمية بما يتناسب مع السياق الليبي.

تسعى هذه الاستراتيجية إلى إحداث تحول شامل ومستدام عبر أربع مسارات رئيسية:

❖ بنية تحتية رقمية متطورة. ❖ حكومة رقمية كفؤة. ❖ اقتصاد رقمي تنافسي. ❖ مجتمع رقمي شامل.

وتُولي اهتماماً كبيراً بتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، وتعزيز الكفاءات الرقمية لدى موظفي القطاع العام والمواطنين، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال الرقمية، بما يدعم بناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة والتكنولوجيا.

وقد تم اعتماد منظومة شاملة من مؤشرات الأداء الاستراتيجية لقياس التقدم، وضمان تنفيذ محكم، ورصد مستمر للنتائج، وتصحيح المسار وفقاً للتحديات والفرص المتاحة.

وبعون الله، وبفضل العمل المؤسسي المنظم، والتكامل بين مختلف الجهات الحكومية، فإننا نتطلع إلى عام 2030 ليكون محطة فارقة في مسار التحول الرقمي الليبي، من خلال نقطة تواصل رقمية موحدة، تقدم خدمات حكومية رقمية، متكاملة، آمنة، وفعّالة، تُعزز ثقة المواطن وتفتح أمامه آفاقاً جديدة للمشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرار.

ختاماً، فإن هذه الاستراتيجية تمثل بداية مرحلة جديدة من العمل الوطني، نحو ليبيا رقمية، شاملة، ومتصلة بالعالم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

م. عبدالباسط سالم الباعور
رئيس اللجنة الوطنية للتحول الرقمي
ليبيا

كلمة السيد مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

إن دول العالم اليوم تنفتح نحو التقدم والتكنولوجيا في عالم تقنية المعلومات والابتكار، وليبيا ليست بمعزل عن هذه الدول فهى تواكب عبر مؤسساتها المتخصصة آخر التطورات العالمية في مجال التحول الرقمي.

سُعداء اليوم بتقديم نتاج عمل اللجنة الوطنية للتحول الرقمي والتي لم تغفل عن المبادرات والوثائق والجهود السابقة المنبثقة عن الهيئة العامة للمعلومات مع منظمة الإسكوا، بالإضافة إلى مخرجات الفريق الوطني للتحول الرقمي المشكل من المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وكذلك برنامج الحكومة الإلكترونية، كل هذه المبادرات ساهمت بشكل مباشر في صياغة الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الحكومي .

وإنطلاقاً من دور المجلس الريادي، كونه بيت خبرة وذراع الحكومة الاستشاري، فإننا نبارك هذا الإنجاز ونؤكد على دور الحكومة بمختلف مؤسساتها في وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ بالشكل المفضي لتقديم خدمات حكومية رقمية لمستحقيها بأسلوب سلس وأمن يجعل من ليبيا دولة رائدة في محيطها الإقليمي.

وفي الختام لايسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للسيد/ رئيس حكومة الوحدة الوطنية وكل من قدم يد العون والدعم لإنجاح العمل الوطني .

د. محمود احمد الفطيسي

مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

المحتويات

- ملخص تنفيذي 10
- المقدمة 11
- منهجية إعداد الاستراتيجية 12
- عناصر الاستراتيجية 13
  - الرؤية 13
  - مسارات الاستراتيجية 13
  - الأهداف الاستراتيجية 14
  - المبادرات والمشاريع 15
  - مبادرات البنية الرقمية الأساسية 18
  - مبادرات الحكومة الرقمية 23
  - مبادرات الاقتصاد الرقمي 36
  - مبادرات المجتمع الرقمي 43
- حوكمة الاستراتيجية 47
- إدارة المخاطر 48

ملخص تنفيذي

تعتمد برامج التحول الرقمي الحكومي على تسخير أحدث التقنيات الرقمية لتطوير أعمال المؤسسات ورفع كفاءة الأفراد وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين. تقدم هذه الوثيقة استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في ليبيا، والتي تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في عمل المؤسسات الحكومية، وتعزيز الابتكار، وخلق مجتمع ممكن رقمياً.

تتمحور الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي حول أربع مسارات رئيسة، يتناول كل منها جانباً مهماً من جوانب رحلة التحول الرقمي ألا وهي:

01 البنية الرقمية الأساسية. 02 الحكومة الرقمية. 03 الاقتصاد الرقمي. 04 المجتمع الرقمي.

ضمن هذه المسارات تم تحديد ستة أهداف استراتيجية وستة عشر مبادرة.

لقياس نجاح التحول الرقمي، تحدد الاستراتيجية مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) المتوافقة مع الأهداف والموزعة على المبادرات.

ومن خلال تبني هذه الاستراتيجية، فإن الهدف هو إنشاء مجتمع شامل رقميا، يتمتع فيه المواطن بميزة الوصول بسهولة ويسر إلى الخدمات الحكومية، وتمكين الشركات الناشئة من الازدهار في الاقتصاد الرقمي، وبالتالي تمكين ليبيا من أن تصل إلى طليعة التقديم التكنولوجي.

بحلول عام 2030، سيتمكن الجميع في دولة ليبيا من التمتع بخدمات حكومية رقمية عالية المستوى
بطريقة سلسلة وسهلة وآمنة من أي مكان وفي أي وقت وبقنوات تواصل متعددة

1 البنية الرقمية الأساسية
- تطوير البنية الرقمية الأساسية.
- إنشاء نظام بيئي فعال للتحول الرقمي.

2 الحكومة الرقمية
- توفير خدمات رقمية عالية الجودة.
- رفع الكفاءة الرقمية للمواطنين والموظفين.

3 الاقتصاد الرقمي
- تحفيز الابتكار وريادة الأعمال
- لتعزيز الاقتصاد الرقمي

4 المجتمع الرقمي
- مشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة.
- تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول للخدمات الرقمية.

- الاستخدام الآمن والأخلاقي والمسؤول للبيانات والخدمات الرقمية

المقدمة

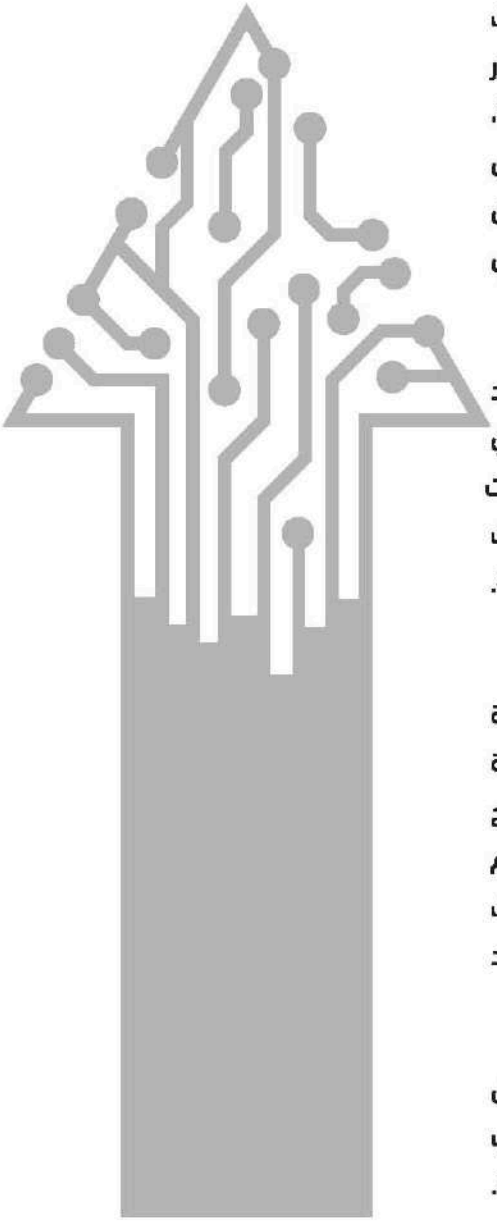

في ظل التطور المتسارع في عالم الرقميات، تواصل الحكومات ومؤسسات الأعمال في جميع دول العالم سعيها الحثيث للاستفادة من هذا التطور باستثمار كل القنوات والأدوات المتاحة لتقديم أفضل الخدمات لكافة أصحاب المصلحة، ودفع عجلة التقدم الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي. هذا التسارع والتنافس في تطوير واستخدام التكنولوجيا الرقمية يصاحبه ارتفاع في سقف التوقعات من طرف المستفيدين لتوفير المزيد من الخدمات وتسهيل عملية الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان وبوسائط متعددة.

يعد تطور المؤسسات الليبية وتدعيمها بتكنولوجيا المعلومات الملائمة أحد أهم وأسرع البرامج التي تساهم في إنجاح برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهذا التطوير سيؤثر إيجاباً على المواطنين والمستثمرين والشركات التي تتعامل مع المؤسسات الحكومية والتي ستتمكن من تقديم أفضل الخدمات الحكومية للمواطن في زمن قياسي وبأقل جهد ممكن وبمستويات كفاءة عالمية.

إن الحاجة ملحة جداً للبدء الفعلي في تنفيذ برامج التحول الرقمي وفق استراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف، وفي هذا السياق فقد قامت اللجنة الوطنية للتحول الرقمي بصياغة هذه الوثيقة بعد الاطلاع على كل المبادرات والبرامج والوثائق التي قامت بها الهيئة العامة للمعلومات بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وعديد المؤسسات المحلية والدولية.

تعرض هذه الوثيقة الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الحكومي، والتي تعمل على تأطير كل الجهود والمبادرات التي تمت في السابق وتحدد المسارات الواجب اتباعها للدفع باتجاه بناء دولة عصرية بحكومة ذكية ومفتوحة وشفافة ومسؤولة.

منهجية إعداد الاستراتيجية

الاسترشـــاد:

الاطلاع على مجموعة من التجارب الدولية والإقليمية والاسترشاد بتركيباتها وبياناتها ونتائجها بغية الاستفادة المثلى منها باعتبارها تشكل طيفاً متنوعاً من الخبرات التي يمكن البناء عليها واستنباط أفضل الممارسات منها. وفي هذا السياق لأبد من الإشارة إلى دور منظمة الإسكوا بالتنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات في تنظيم مجموعة من اللقاءات وورش العمل ومناقشة التجارب الدولية وعـرض أفضل الممارسات الرقمية.

المراجعـــة:

الاطلاع على كافة الوثائق والجهود السابقة التي قامت بها الهيئة العامة للمعلومات مع منظمة الإسكوا ونتائج فريق التحول الرقمي في المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الحكومة الإلكترونية ومراجعتها للاستفادة منها في صياغة الاستراتيجية.

المشاركـــة:

تم عقد مجموعة من اللقاءات بين الهيئة العامة للمعلومات والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وعديد المؤسسات الحكومية بهدف مناقشة البرنامج الوطني للتحول الرقمي ومشاركة كل المؤسسات في صياغة الاستراتيجية.

التحليـــل:

عملية التحليل تركزت على صياغة الأهداف الاستراتيجية وتحديد مسارات التحول الرقمي في ضوء الواقع الحالي للمؤسسات ومن ثم تعريف حزمة من المبادرات والمشروعات لكل مسار من مسارات الاستراتيجية.

التضميـــن:

عملية تضمين المبادرات للاستراتيجية تمت على مراحل ابتداًء بتعريف المبادرة ثم صياغة الأهداف وتحديد المشروعات وانتهاًء بمؤشرات الأداء، وهذه العملية ستستمر حتى بعد اعتماد الاستراتيجية.

عناصر الاستراتيجية

الـرؤيـــــــــة:

تتمحور رؤية استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في ليبيا حول المستخدم وتركّز على تقديم أفضل الخدمات الحكومية للمستفيدين سواء أكانوا أفراداً أو شركات أو مؤسسات حكومية.

تتلخص الرؤية المرتكزة على المستخدم في البيان التالي:

بحلول عام 2030، سيتمكن الجميع في دولة ليبيا من التمتع بخدمات حكومية رقمية عالية المستوى بطريقة سلسة وسهلة وآمنة من أي مكان وفي أي وقت وبقنوات تواصل متعددة.

مسارات الاستراتيجية:

تتمحور الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الحكومي حول أربع مسارات رئيسية، يتناول كل منها جانباً مهماً في رحلة التحول الرقمي:

01 المســـــــار الأول
البنية الرقمية الأساسية.

02 المســـــــار الثاني
الحكومة الرقمية.

03 المســـــار الثالث
الاقتصاد الرقمي والابتكار.

04 المســـــار الرابع
المجتمع الرقمي.

عناصر الاستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية:

1. تـطـويـر الـبـنـيـة الـرقـمـيـة الأسـاسـيـة.
2. تـوفـيـر خـدمـات رقـمـيـة عـالـيـة الـجـودة.
3. إنـشـاء نـظـام بـيـئـي فـعـال للـتـحـول الـرقـمـي.
4. رفـع الـكـفـاءة الـرقـمـيـة للـمـواطـنـيـن والـمـوظـفـيـن.
5. مـشـاركة الـمـواطـنـيـن في رسـم السيـاسـات الـعـامـة.
6. تحفيـز الابتـكـار وريـادة الأعمال لتعزيـز الاقتصـاد الرقمي.
7. تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول للخدمات الرقمية.
8. تعزيز الأمن السيبراني وتمكين الاستخدام المسؤول للبيانات في الخدمات الرقمية.

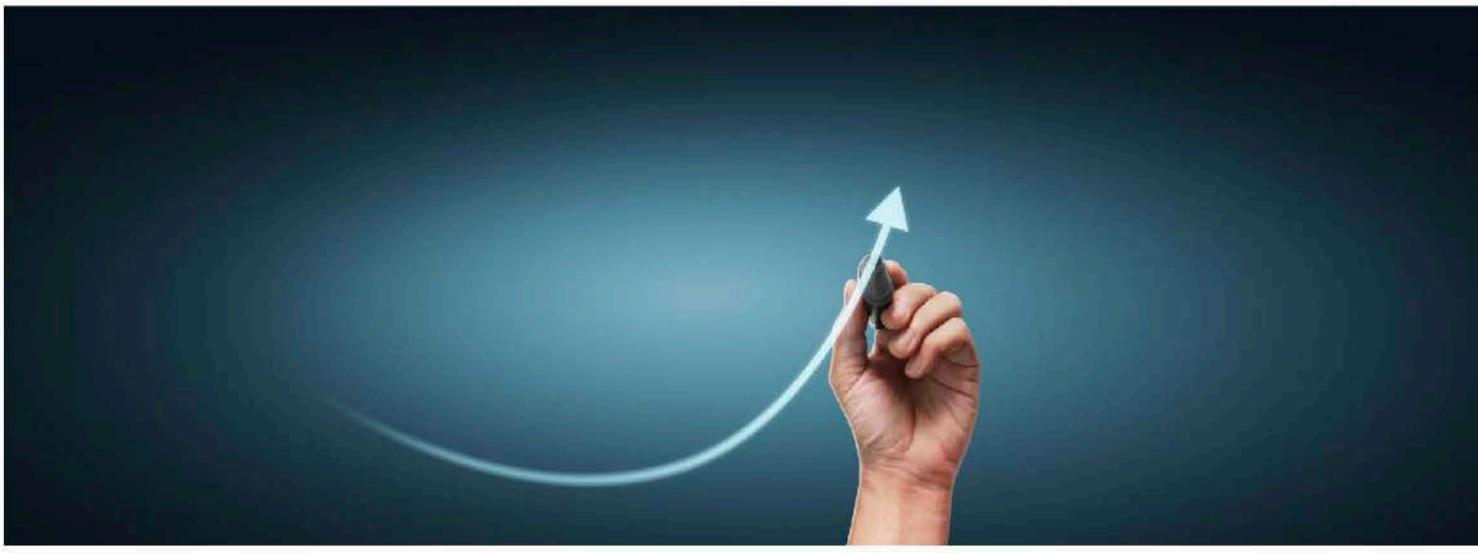

عناصر الاستراتيجية

المبادرات والمشاريع:

يجري تحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكوره سلفاً عبر مجموعة من المبادرات والمشاريع الأساسية، ويتضمن الجدول التالي ملخصاً لهذه المبادرات والمشاريع المقترحة:

البنية الأساسية الرقمية	المبـادرات:	م1-1 تطوير القوانين والسياسات الرقمية. م1-2 توسيع نطاق الاتصال بالإنترنت عالية السرعة. م1-3 تحديث الأنظمة والتطبيقات القديمة. م1-4 النظام الموحد لتخطيط موارد المؤسسات الحكومية. م1-5 الانتقال إلى الخدمات السحابية.
الحكومة الرقمية	المبـادرات:	م2-1 مبادرة تطوير مشاريع التحول الرقمي الأساسية. م2-2 مبادرة عشرة خدمات رقمية لكل قطاع في كل سنة. م2-3 مبادرة إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار الحكومي. م2-4 مبادرة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج التحول الرقمي ومشاركتهم في عمليات صنع القرار الحكومي. م2-5 مبادرة الكفاءة الرقمية الشاملة. م2-6 مبادرة الصحة الرقمية. م2-7 مبادرة التعليم الرقمية.
الاقتصاد الرقمي	المبـادرات:	م3-1 مبادرة دعم ريادة الأعمال الرقمية. م3-2 برنامج التمويل والإرشاد. م3-3 مبادرة تشجيع الاستثمار في مجال التقنية المالية (Fintech). م3-4 دعم تطوير المهارات الرقمية وبرامج التدريب التخصصية.
المجتمع الرقمي	المبـادرات:	م4-1 سد الفجوة الرقمية. م4-2 تعزيز الإدماج الرقمي لذوي الاحتياجات الخاصة. م4-3 حفظ التراث الثقافي الليبي. م4-4 حفظ أرشيف الإذاعة والتلفزيون الليبي.

مـؤشـــرات الأداء الـرئـيـسـيـــــة

	الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء
.1	تطوير البنية الرقمية الأساسية	مؤشر الأداء الرئيسي 1-1: النسبة المئوية للزيادة في تغطية النطاق العريض في جميع أنحاء البلاد.
		مؤشر الأداء الرئيسي 1 - 2: متوسط سرعة الاتصال بالإنترنت المتاحة للمواطنين.
		- مؤشر الأداء الرئيسي 1 - 3: نسبة الأنظمة والتطبيقات الحكومية المضافة أو المحدّثة سنوياً.
	الهدف الاستراتيجي	**مؤشر الأداء**
.2	توفير خدمات حكومية عالية الجودة	مؤشر الأداء الرئيسي 2 - 1: عدد الخدمات الحكومية المتاحة إلكترونياً.
		مؤشر الأداء الرئيسي 2-2: متوسط زمن الاستجابة لطلبات الخدمة عبر القنوات الرقمية.
		مؤشر الأداء الرئيسي 2 - 3: نسبة الزيادة في رضا المواطنين عن تقديم الخدمات الرقمية.
	الهدف الاستراتيجي	**مؤشر الأداء**
.3	إنشاء نظام بيئي فعّال للتحول الرقمي	مؤشر الأداء الرئيسي 3 - 1: عدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تم تشكيلها لدعم الابتكار والتحول الرقمي.
		مؤشر الأداء الرئيسي 3 - 2: حجم الاستثمار المجتذب إلى القطاع الرقمي من المصادر المحلية والأجنبية.
	الهدف الاستراتيجي	**مؤشر الأداء**
.4	رفع الكفاءة الرقمية للمواطنين والموظفين	مؤشر الأداء الرئيسي 4 - 1: نسبة الزيادة في معدل المعرفة الرقمية بين المواطنين.
		مؤشر الأداء الرئيسي 4 - 2: عدد موظفي الحكومة المدربين في برامج المهارات الرقمية.

مـؤشـــرات الأداء الـرئـيـسـيـــة

	الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء
.5	مشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة	مؤشر الأداء الرئيسي 5 - 1: عدد المشاورات العامة التي تم إجراؤها عبر المنصات الرقمية.
		مؤشر الأداء الرئيسي 5 - 2: النسبة المئوية للزيادة في مشاركة المواطنين ومساهمتهم في مناقشات السياسات عبر الإنترنت.
	الهدف الاستراتيجي	**مؤشر الأداء**
.6	تحفيز الابتكار وريادة الأعمال لتعزيز الاقتصاد الرقمي	مؤشر الأداء الرئيسي 6 - 1: عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا التي تم تأسيسها وزيادة تمويلها.
		مؤشر الأداء الرئيسي 6 - 2: نسبة الزيادة في عدد براءات الاختراع الموجهة في المجالات الرقمية والتكنولوجية.
		مؤشر الأداء الرئيسي 6 - 3: مدى نمو مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي الوطني.
	الهدف الاستراتيجي	**مؤشر الأداء**
.7	تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول للخدمات الرقمية	مؤشر الأداء الرئيسي 7 - 1: عدد الخدمات الرقمية المصممة خصيصاً للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
		مؤشر الأداء الرئيسي 7 - 2: النسبة المئوية للزيادة في استخدام الخدمات الرقمية من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة.
	الهدف الاستراتيجي	**مؤشر الأداء**
.8	تعزيز الأمن السيبراني	مؤشر الأداء الرئيسي 8 - 1: عدد حوادث وانتهاكات الأمن السيبراني المبلغ عنها.
		مؤشر الأداء الرئيسي 8 - 2: النسبة المئوية للأنظمة الحكومية والبنية التحتية الحيوية التي تخضع لتحديثات أمنية محدّثة.
		مؤشر الأداء الرئيسي 8 - 3: متوسط الفترة الزمنية اللازمة لاكتشاف التهديدات أو الحوادث السيبرانية والاستجابة لها.

مبادرات البنية الرقمية الأساسيـة:

م1-1 مبـادرة تطـويـر القوانيـن والسياسـات الرقـميـة.

تعريف المبادرة:

تهدف هذه المبادرة إلى مراجعة حزمة القوانين والسياسات الليبية المتعلقة بالتحول الرقمي والمعلوماتية والاتصالات.

أهداف المبادرة:

1. التـأكد مـن التغطيـة القانونيـة لمشاريـع التحـول الرقمـي.
2. حـمـايـة الـخـصـوصـيـة الـفـرديـة وبيانـات الأفـراد.
3. اقتراح سياسات منفتحة لتشجيع تطوير التكنولوجيا الرقمية.

الجهة المسؤولة:

اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقة:

- وزارة العـــدل.
- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.
- الهيئـة العامـة للاتصـالات والمعلومـاتيـة.
- الـهـيـئـة الـعـامـة للمعلـومـات.
- الهيئة الوطنية لأمـن وسـلامـة المعلومات.
- لـجـنـة الـقـوانيـن والـتـشـريعـات فـي الـبـرلمان.

المشاريع المتوقعة:

إصدار القوانين التالية:-

- قانون الاتصالات.
- قانـون المعامـلات الإلكترونية (التجـارة الإلكترونيـة- الدفـع الإلكتروني).
- قانون حماية البيانات الشخصية.
- قانون حرية النفاذ للمعلومـات.
- قـانـون المعلومـات (النشـر الإلكتروني - الملكيـة الفكريـة - بـراءة الاختـراع).
- قـانـون الأرشـفـة وإدارة الـوثـائـق الـحـكـومـيـة.
- قـانـون المشتريات الحكوميـة الإلكتـرونيـة.
- قـانـون الجـرائـم الإلكـترونيـة وحمايـة وأمـن المعلومـات.

مبادرات البنية الرقمية الأساسيـة:

م2-1 مبـادرة توسيـع نطـاق الاتصال بالإنترنت عالي السرعـة.

تعريف المبادرة:

تهـدف هـذه المبـادرة إلـى وضـع خطـة شـاملة لضمـان توفيـر الإنترنـت عالـي السـرعة لجميـع المواطنيـن والشـركات والمؤسسـات الحكوميـة.

أهداف المبادرة:

1. زيادة تغطية الإنترنت عالي السرعة في جميع مناطق ليبيا خلال السنوات الخمس المقبلة.
2. توفيـر الوصـول إلـى الإنترنـت عالـي السـرعة لجميـع المـدارس والمكتبـات ومرافـق الرعايـة الصحيـة والـوزارات والهيئـات فـي ليبيـا خـلال السـنوات الثـلاث القادمـة.
3. ضمـان حصـول جميـع المواطنيـن علـى خدمـات النطـاق العريـض بأسـعار معقولـة وتنافسـية مقارنة مـع البلـدان الأخـرى فـي المنطقـة.
4. تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في قطاع الاتصالات من خلال توفير التمويل والدعم للشركات الناشئة.
5. العمل مع الشركاء الدوليين لتعزيز الربط الدولي عبر الحدود وتحسين البنية التحتية للنطاق العريض.

الجهة المسؤولة:

الهيئة العامة للاتصالات و المعلوماتية.

الجهات ذات العلاقة:

شركات الاتصالات.

المشاريع المتوقعة:

- إجـراء تقييـم شـامل للبنيـة التحتيـة للإنترنـت عالـي السـرعة لتحديـد المجـالات التـي تحتـاج إلـى تحسـين مـن حيـث تغطيـة النطـاق العريـض والجـودة والقـدرة علـى تحمـل التكاليـف.
- وضع إطار تنظيمي لمقدمي خدمات النطاق العريض لضمان المنافسة العادلة وحماية المستهلك.
- إنشاء خارطة وطنية للنطاق العريض لتتبع تغطية النطاق العريض وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
- ربط جميع المدارس ومرافق الرعاية الصحية بشبكة الإنترنت ذات النطاق العريض.
- ربط جميع الوزارات والهيئات بشبكة الإنترنت ذات النطاق العريض.
- وضـع برنامـج شـراكة بيـن القطاعيـن العـام والخـاص لتحفيـز الاسـتثمار فـي البنيـة التحتيـة للنطـاق العريـض فـي المناطـق المحرومـة.

مبادرات البنية الرقمية الأساسيـة:

م2-1 مبـادرة توسيـع نطـاق الاتصال بالإنترنت عالي السرعـة.

تابع المشاريع المتوقعة:

- ترقيـة البنيـة التحتيـة الحاليـة للنطـاق العريـض لتلبيـة الحـد الأدنـى مـن معاييـر السـرعة وتقديـم خدمـة ذات جـودة أفضـل.
- تأسيس برنامج وطني لدعم الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تطوير وتنفيذ حملة تسويقية وترويجية لزيادة الوعي بفوائد الإنترنت عالي السرعة وزيادة معدلات التبني.

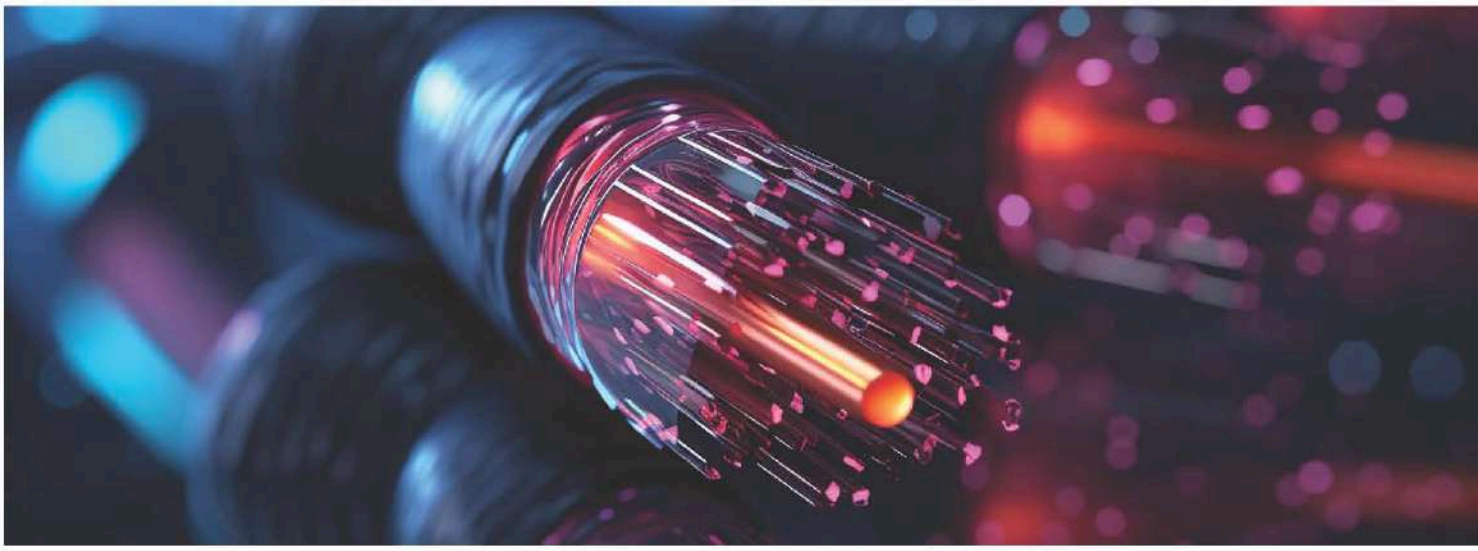

مبادرات البنية الرقمية الأساسيـة:

م3-1 مبـادرة تحـديث الأنـظمـة والتطبيقـات القـديمـة.

تعريـف الـمبـــادرة:

الأنظمة والتطبيقات المستخدمة حالياً تعاني من مشاكل عدة على رأسها عدم القدرة على التواصل وتبادل المعلومات. تهتم هذه المبادرة بتطوير هذه الأنظمة برؤية جديدة تركز على التطوير المستمر وتبادل المعلومات.

أهـــداف الـمبـادرة:

1. وضع دليل تطوير الأنظمة الرقمية.
2. حصر وتحديث الأنظمة الرقمية الحكومية.
3. وضع آلية حديثة لتبادل المعلومات.
4. إعداد جدول زمني لـ "التقاعد" للنظم القديمة وكيفية الاحلال.
5. إعداد كتيب التدريب للموظفين والعاملين على كيفية التعامل مع التقنية الحديثة.
6. التخطيط للترقيات المستقبلية للنظم upgrading.

الجهـة المسـؤولـــة:

اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقـة:

- الهيئة العامـة للمعلومـات.
- الوزارات والهيئات الحكومية.

المشـاريع المتوقعـة:

- دراسة النظم القديمة وتقييمها.
- التعاقد لتطوير النظم القديمـة.
- تنفيذ برامج رفع الكفاءة والتدريب لمستخدمي النظم الحديثة.

مبادرات البنية الرقمية الأساسيـة:

م4-1 النظام الموحد لتخطيط موارد المؤسسات الحكوميـة.

تعريـف الـمبـــادرة:

نظام تخطيط موارد المؤسسات الحكومية يتكون من مجموعة من الأنظمة الحاسوبية المتكاملة مثل أنظمة المشتريات والموارد البشرية والمالية وغيرها، تقوم بإدارة جميع الإجراءات والبيانات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسات بطريقة آلية ومنسقة ترفع من الكفاءة والإنتاجية، وتوحد الموارد، وتزيد من دقة البيانات.

أهـــداف الـمبـــادرة:

1. **تحسين إدارة الموارد والإجراءات.**
2. **تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات للجمهور.**
3. **تسهيل أداء الأعمال اليومية وتبادل المعلومات بين الأنظمة.**
4. **تقليل تكلفة تطوير وصيانة الأنظمة الأساسية.**

الجهـة المسـؤولـــة:

الهيئة العامة للمعلومات.

الجهات ذات العلاقـة:

- كل المؤسسات الحكومية.

المشـاريع المتوقعـة:

- مشروع تطوير وتنفيذ نظام إدارة الموارد.

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م1-2 مبادرة تطوير مشاريع التحول الرقمي الأساسية Core Digital Transformation Projects.

تـعريـف الـمبـــادرة:

مشاريع التحول الرقمي الأساسية هي المكونات الأساسية التي يبني عليها البرنامج الوطني للتحول الرقمي. وتهدف هذه المبادرة إلى تنفيذ المشاريع الأساسية اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج. وتنفيذ هذه المشروعات المركزية سيسرع من تنفيذ برامج التحول الرقمي ويرفع من جودة الخدمات الحكومية ويعزز الكفاءة في العمليات الحكومية، ويسرع النمو الاقتصادي والتنمية.

أهـــداف الـمبـــادرة:

1. تحديد وترتيب أولويات مشاريع التحول الرقمي الأساسية اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج.
2. تطوير وتنفيذ المنصات الرقمية والبنية التحتية لدعم تقديم الخدمات الحكومية.
3. تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من البيروقراطية من خلال تطبيق التقنيات الرقمية.
4. تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات الحكومية من خلال توفير الوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية.
5. تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال الاستفادة من التقنيات الرقمية لخلق فرص عمل جديدة.

الجهـة المسـؤولـــة:

- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقـة:

- كل المؤسسات الحكومية وشركات الاتصالات.

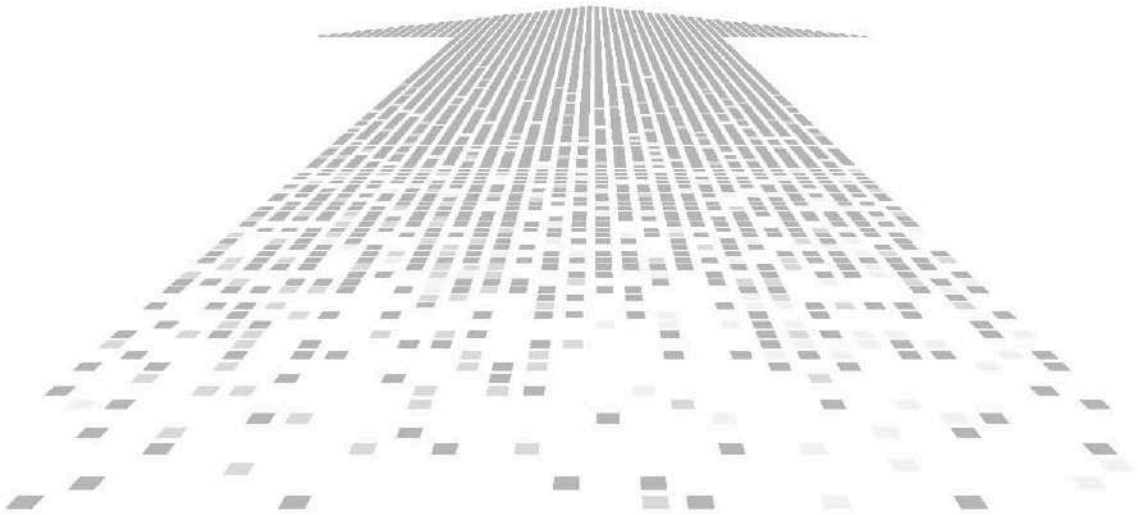

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م1-2 مبادرة تطوير مشاريع التحول الرقمي الأساسية Core Digital Transformation Projects.

المشاريع المتوقعة:

- مشروع الهوية الرقمية.
- منصة الخدمات الحكومية الرقمية.
- نظام إدارة الوثائق الإلكترونية.
- منصة تحليلات البيانات.
- البنية التحتية للأمن السيبراني.
- أنظمة الدفع الإلكتروني.
- مشروع مركز البيانات الوطني.
- منصة البيانات المفتوحة.

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م2-2 مبادرة عشرة خدمات رقمية لكل قطاع في كل سنة.

تـعريـف الـمبـــادرة:

مبـادرة تقديـم عشـر خدمـات رقميـة حكوميـة لـكل قطـاع أو مؤسسـة كل عـام تهـدف إلـى رقمنـة الخدمـات الحكوميـة وجعلهـا فـي متنـاول المواطنيـن والشـركات. يمكـن لهـذه المبـادرة تحسـين جـودة الخدمـات الحكوميـة وتقليـل البيروقراطيـة وتعزيـز الشـفافية والكفـاءة فـي العمليـات الحكوميـة.

أهـــداف الـمبـــادرة:

1. زيـادة عـدد الخدمـات الحكوميـة الرقميـة المتاحـة للمواطنيـن والشـركات ، وتقليـل الحاجـة إلـى الزيـارات الفعليـة للمكاتـب الحكوميـة.
2. تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل الوقت والجهد اللازمين لإتمام المعاملات الحكومية.
3. تحسـين جـودة الخدمـات الحكوميـة مـن خـلال توفيـر معلومـات أكثـر دقـة وفـي الوقـت المناسـب للمواطنيـن والشـركات.

الجهـة المسـؤولـــة:

- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقـة:

- الجهات الحكومية المسؤولة عن تطوير وتنفيذ الخدمات الحكومية الرقمية.
- المواطنون والشركات الذين سيستخدمون الخدمات الحكومية الرقمية للوصول إلى الخدمات الحكومية.
- شركات القطاع الخاص التي تقدم خدمات رقمية لدعم تطوير وصيانة الخدمات الحكومية الرقمية.

المشـاريع المتوقعـة:

- تطوير البنية التحتية الرقمية للقطاعات لتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية.
- رقمنة الخدمات والإجراءات الحكومية لتمكين الوصول إليها عبر الإنترنت.
- تنفيذ إجراءات أمن وخصوصية البيانات لحماية المعلومات الشخصية والسرية.
- حملات توعية عامة لإطلاع المواطنين على الخدمات الحكومية الرقمية.

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م3-2 مبادرة اشراك المواطنين في عمليات صنع القرار الحكومي.

تعريـف المبـــادرة:

تعد مبادرة اشراك المواطنين في عمليات صنع القرار الحكومية أمراً بالغ الأهمية للبرنامج الوطني للتحول الرقمي لأنه يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة. يمكن لهذه المبادرة أن تعزز جودة صنع القرار الحكومي ، وتحسن ثقة الجمهور في الحكومة ، وتعزز ثقافة المشاركة المدنية.

أهـــداف المبـادرة:

1. زيادة مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار الحكومية ، وضمان سماع أصواتهم ووجهات نظرهم والنظر فيها.
2. تعزيز الشفافية في العمليات الحكومية من خلال تزويد المواطنين بإمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بعمليات صنع القرار الحكومي.
3. تعزيز جودة صنع القرار الحكومي من خلال دمج آراء وملاحظات المواطنين.
4. تعزيز ثقافة المشاركة المدنية من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في عمليات صنع القرار الحكومي.

الجهـة المسؤولـــة:

- وزارة الشؤون الاجتماعية.

الجهات ذات العلاقـة:

- الجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ مبادرات اشراك المواطنين.
- المواطنون الذين يشاركون في مبادرات اشراك المواطنين.
- منظمات المجتمع المدني الداعية للشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية.
- شركات القطاع الخاص التي تقدم خدمات رقمية لدعم تطوير منصات مشاركة المواطنين وصيانتها.
- سلطات حماية البيانات المسؤولة عن ضمان الإمتثال للوائح ذات الصلة.

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م3-2 مبادرة اشراك المواطنين في عمليات صنع القرار الحكومي.

المشـاريع المتوقعـة:

- منصات التشاور العامة عبر الإنترنت: منصات تتيح للمواطنين تقديم الملاحظات والمدخلات بشأن السياسات والقرارات الحكومية.
- اللجان الاستشارية للمواطنين: لجان المواطنين التي تقدم التغذية الراجعة والمشورة للمسؤولين الحكوميين حول قضايا محددة.
- منصة التصويت الإلكتروني: منصة آمنة تتيح للمواطنين التصويت في الانتخابات المحلية والعامة.
- مشروع البيانات المفتوحة: هذا المشروع يوفر آليات رقمية ميسرة تتيح للمواطنين الوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية المتعلقة بالسياسات العامة وعمليات صنع القرار الحكومي.

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م4-2 مبادرة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج التحول الرقمي.

تعريـف المبـــادرة:

اشراك القطاع الخاص في تنفيذ برامج التحول الرقمي أمراً بالغ الأهمية للبرنامج الوطني للتحول الرقمي.وتهدف هذه المبادرة إلى الاستفادة من خبرات وموارد القطاع الخاص لتسريع وتيرة التحول الرقمي. يمكن لهذه المبادرة تحسين جودة الخدمات الرقمية ، وتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية، وخلق فرص اقتصادية جديدة.

أهـــداف المبـادرة:

1. الاستفادة من الخبرات الوطنية وتنميتها لتحقيق أهداف البرنامج.
2. تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية في القطاع الرقمي من خلال تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.
3. تعزيز جودة الخدمات الرقمية من خلال دمج أفضل ممارسات وخبرات القطاع الخاص.
4. لخلق فرص اقتصادية جديدة من خلال تطوير نظام بيئي رقمي مبتكر.

الجهـة المسـؤولـــة:

- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقـة:

- المؤسسات الحكومية المشاركة في تنفيذ برامج التحول الرقمي.
- شركات القطاع الخاص التي تقدم خدمات وحلول رقمية.
- النقابات والجمعيات الأهلية التي تمثل القطاع الرقمي.
- المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي.

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م4-2 مبادرة مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ برامج التحول الرقمى.

المشـاريع المتوقعـة:

- مشروع تطوير حزمة السياسات العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مشروع الابتكار الرقمي لدعم التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- برامج بناء القدرات لتعزيز المهارات الرقمية.
- برامج ريادة الأعمال لدعم تطوير الشركات الرقمية المبتكرة.

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م 2 -5 مبادرة الكفاءة الرقميـة الشاملة.

تـعريـف الـمبـــادرة:

مبـادرة الكفـاءة الرقميـــة الشاملـــة تهـــدف بشـكل عـــام إلـى تطويـــر المهـارات والكفـاءات الرقميـة للمواطنيـن والموظفيـن الحكومييـن. يمكـن أن تسـهم هـذه المبـادرة فـي رفـع الكفـاءة الرقميـة وتعـزز الابتـكار والقـدرة التنافسـية، وتسـاهم فـي خلـق فـرص اقتصاديـة جديـدة.

أهـــداف الـمبـــادرة:

1. رفـع الكفـاءة الرقميـة للمواطنيـن والموظفيـن، وضمـان امتلاكهـم المهـارات والكفـاءات اللازمـة للمشـاركة فـي الاقتصـاد الرقمـي.
2. تعزيـز الابتـكار والقـدرة التنافسـية مـن خـلال تطويـر قـوة عاملـة ماهـرة وقـادرة علـى الاسـتفادة مـن التقنيـات الرقميـة.
3. تحسـين جـودة الخدمـات الرقميـة مـن خـلال ضمـان امتـلاك الموظفيـن الحكومييـن للمهـارات الرقميـة اللازمـة لتطويـر وتنفيـذ برامـج التحـول الرقمـي.
4. خلق فرص عمل جديدة من خلال تطوير نظام بيئي رقمي مبتكر.

الجهـة المسـؤولـــة:

- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقـة:

- الجهات الحكومية المشاركة في تنفيذ مبادرات الكفاءة الرقمية.
- شركات القطاع الخاص التي تقدم خدمات وحلول رقمية.
- المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية.
- منظمات المجتمع المدني والجمعيات الإهلية المهتمة بالتحول الرقمي.

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م2-5 مبـادرة الكفـاءة الرقميـة الشـامـلـة.

المشـاريع المتوقعـة:

- برامج التدريب الشامل على المهارات الرقمية المواطنين الباحثين عن عمل.
- حملات إعلامية لتعزيز الوعي بأهمية المهارات والكفاءات الرقمية.
- برامج بناء القدرات لتعزيز المهارات الرقمية للمسؤولين الحكوميين والموظفين والمسؤولين عن برامج التحول الرقمي.

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م2-6 مبـــادرة الـصـحـــة الـرقـمـيـــة.

تـعـريـف الـمبـــادرة:

تعـد مبـادرة الصحـة الرقميـة مكونـاً مهمـاً فـي برنامـج التحـول الرقمـي الوطنـي حيـث تهـدف إلـى تحسـين كفـاءة وفعاليـة وإمكانيـة الوصـول إلـى خدمـات الرعايـة الصحيـة مـن خـلال اسـتخدام التقنيـات الرقميـة. يمكـن لهـذه المبـادرة تحسـين جـودة خدمـات الرعايـة الصحيـة وتعزيـز الرعايـة الوقائيـة وتقليـل تكاليـف الرعايـة الصحيـة.

أهـــداف الـمبـــادرة:

1. **تطوير وتنفيذ الحلول الصحية الرقمية التي تعمل على تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية وإمكانية الوصول** إليها.
2. تعزيز الرعاية الوقائية والكشف المبكر عن الأمراض من خلال استخدام تقنيات الصحة الرقمية.
3. تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية في قطاع الرعاية الصحية من خلال استخدام التقنيات الرقمية.
4. لتعزيز صنع القرار القائم على البيانات في قطاع الرعاية الصحية من خلال استخدام التحليلات الرقمية وحلول إدارة البيانات.

الجهـة المسـؤولـــة:

- وزارة الصحة.

الجهات ذات العلاقـة:

- **اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.**
- **الهيئة العامـة للمعلومـــات.**

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م2-6 مـبـادرة الـصـحـــة الـرقـمـيـــة.

المشـاريع المتوقعـة:

- نظـام السـجلات الصحيـة الإلكترونيـة: تطويـر وتنفيـذ نظـام إلكترونـي مركـزي للسـجلات الصحيـة لجعـل بيانـات المرضـى فـي متنـاول مقدمـي الرعايـة الصحيـة فـي جميـع أنحـاء البـلاد.
- منصـة الاستشـارات الطبيـة: تطويـر وتنفيـذ منصـة الاستشـارات الطبيـة لتمكيـن المواطنيـن مـن التواصـل مـع الأطبـاء وتحسـين الوصـول إلـى خدمـات الرعايـة الصحيـة خاصـة فـي المناطـق النائيـة.
- منصـة التحليـلات الصحيـة: تطويـر وتنفيـذ منصـة التحليـلات الصحيـة لجمـع البيانـات الصحيـة وتحليلهـا لدعـم اتخـاذ القـرار وتطويـر السياسـات.
- منصـة استفسـار الصحيـة: تطويـر منصـة تتيـح للمواطنيـن الوصـول إلـى المعلومـات والخدمـات الصحيـة علـى أجهزتهـم المحمولـة.

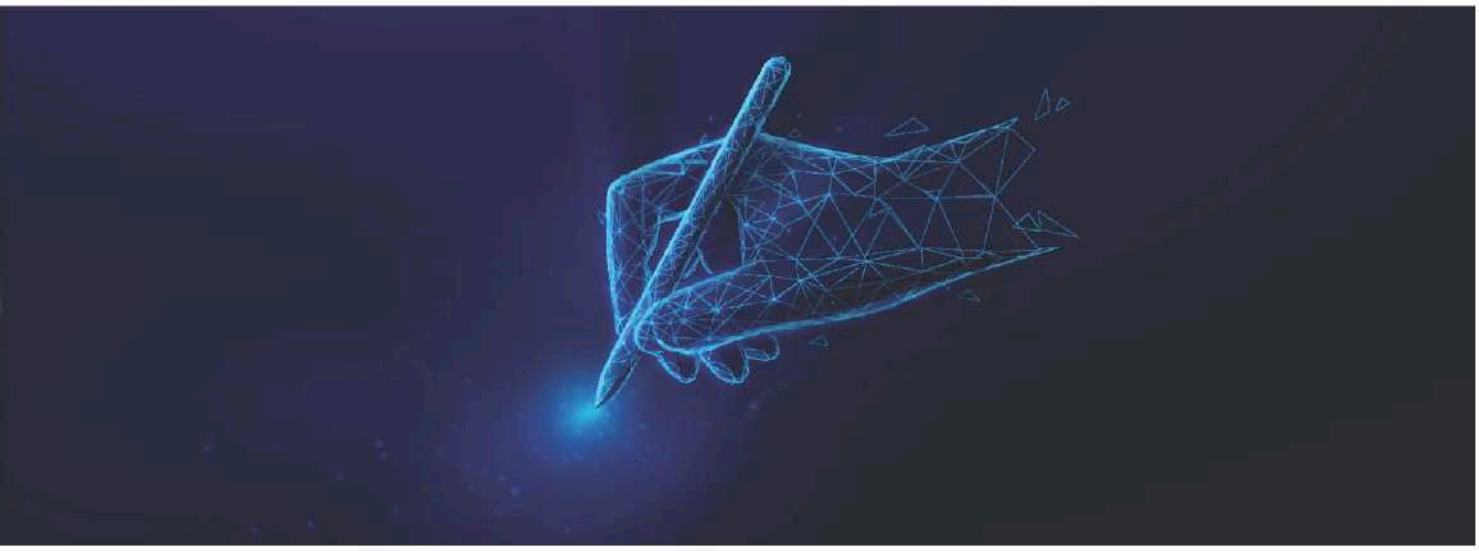

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م2-7 مـبـادرة الـتـعـلـيـم الـرقـمـيـــة.

تـعـريـف الـمـبـــادرة:

تهـــدف إلى تحسيـــن جـــودة التعليـــم وإمكانيـــة الوصـــول إليـــه من خـــلال استخـــدام التقنيـــات الرقميـــة. يمكن أن تعـــزز هـــذه المبـــادرة نتائج التعليم، وتعـــزز الوصـــول إلى التعليـــم ، وتضمـــن تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للعصر الرقمي.

أهـــداف الـمـبـادرة:

1. تطوير وتنفيذ حلول التعليم الرقمي التي تعمل على تحسين جودة خدمات التعليم وإمكانية الوصول إليها.
2. تعزيز المساواة في الحصول على التعليم لجميع الطلاب من خلال استخدام التقنيات الرقمية.
3. تعزيز فاعلية التعليم والتعلم من خلال استخدام التقنيات الرقمية.
4. التأكد من تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للعصر الرقمي.

الجهـة المسؤولـــة:

- وزارة الـتـربيـــــة والـتـعـلـيـــــم.
- وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي.
- وزارة الـتـعـلـيـم الـتـقـنـــــي.

الجهات ذات العلاقـة:

- اللـجـنـة الـوطـنـيـة للـتـحـول الـرقـمـــي.
- الهيئـــة العـامة للـمـعـلـومـــــات.
- الهيئـــة العـامة للاتصـالات والمعلوماتية.

مبـادرات الحكـومة الرقميـــة:

م2-7 مـبـادرة الـتـعـلـيـم الـرقـمـيـــة.

المشـاريع المتوقعـة:

- نظام إدارة التعلم: تطوير وتنفيذ نظام إدارة التعلم لتمكين التعلم عبر الإنترنت وتتبع تقدم الطالب.
- تطوير المحتوى الرقمي: تطوير وتنفيذ محتوى رقمي يمكن للطلاب والمعلمين الوصول إليه عبر الإنترنت.
- برامج تدريب المعلمين: تقديم برامج تدريبية للمعلمين حول الاستخدام الفعال للتقنيات الرقمية في الفصل.
- نظام التقييم الإلكتروني: تطوير وتطبيق نظام تقييم إلكتروني لتقييم نتائج تعلم الطلاب.
- المكتبة الرقمية: تطوير وتنفيذ مكتبة رقمية لتزويد الطلاب بالوصول إلى الموارد والمواد الرقمية.
- نتائج الامتحانات الرقمي.

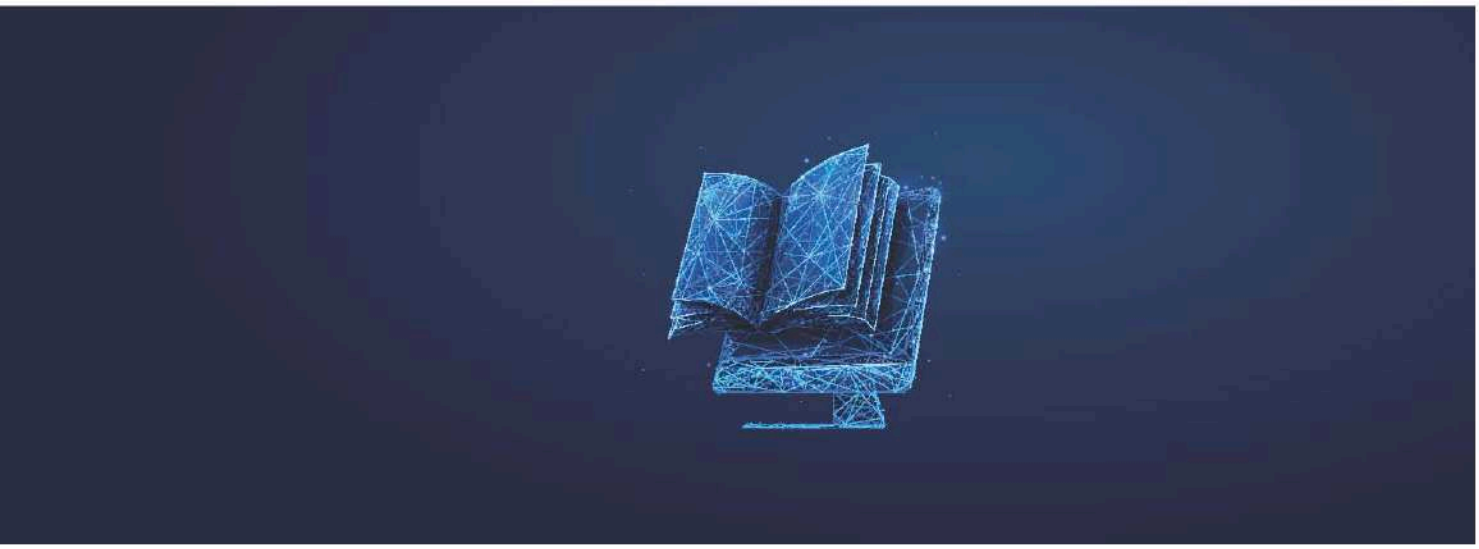

مبـادرات الاقـتـصاد الـرقـمـي:

م1-3 مبادرة دعم ريادة الأعمال الرقمية.

تعريـف الـمبـادرة:

هـي مبـادرة لدعـم الشركـات الـرقمية الصغرى والمتوسطـة للوصـول إلـى مـرحـلـة النـضـج والابتـكـار للمسـاهـمـة فـي تـعـزيـز الاقـتـصـاد الـرقـمـي.

أهـداف الـمبـادرة:

1. تطوير وتشجيع مشاريع ريادة الأعمال ودعم الشركات الرقمية الصغرى والمتوسطة.
2. رفع الكفاءة الرقمية لرواد الأعمال من خلال تقديم الاستشارات والبرامج التدريبية.
3. إتاحة فرص المشاركة بين الشركات الناشئة والشركات القائمة لتنفيذ المشاريع المشتركة.
4. تنمية المواهب والابتكار وريادة الأعمال وتطوير الشركات المحلية.

الجهـة المسؤولـة:

- وزارة الاقتصـاد.

الجهات ذات العلاقـة:

- وزارة الماليـة.
- وزارة الـعمـل.

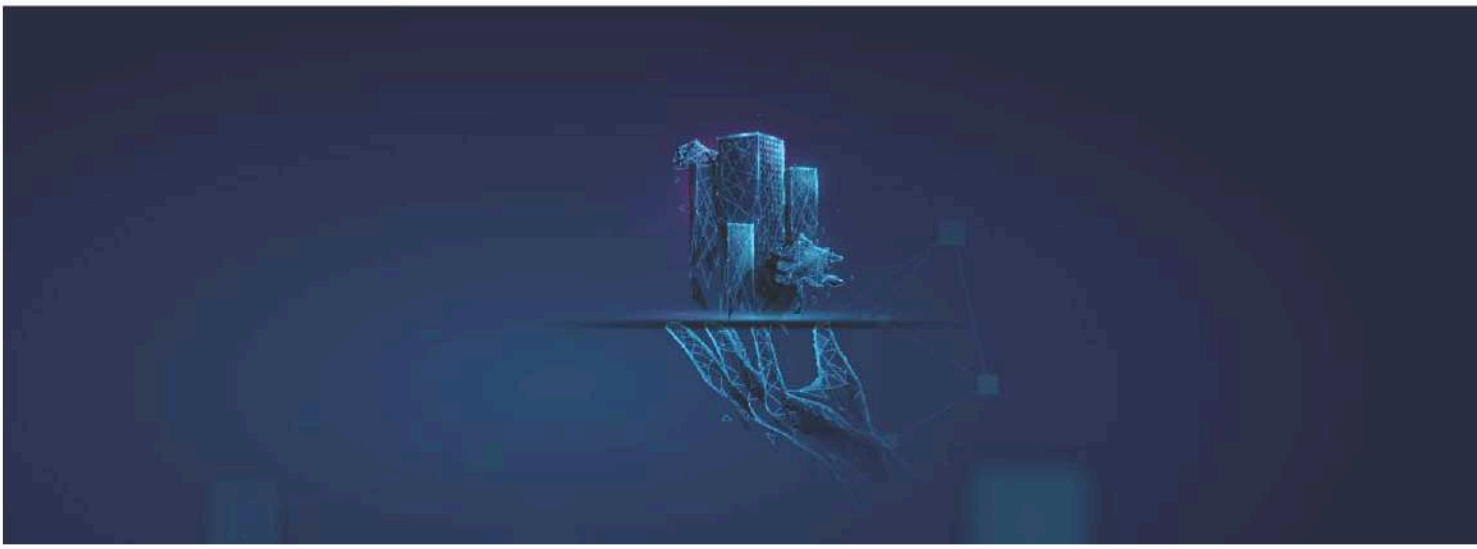

مبـادرات الاقـتـصاد الـرقـمـي:

م1-3 مـبـادرة دعـم ريـادة الأعـمـال الـرقـمـيـة.

المشاريع المتوقعة:

- المنصة الرقمية التفاعلية: وهي منصة تتيح لرواد الأعمال الوصول إلى خدمات الدعم في مختلف المراحل.
- منصة الائتمان والتمويل: إيجاد حلول رقمية لخدمات الائتمان والتمويل.
- منصة الريادة والابتكار: تطوير منصة رقمية لعرض المشاكل التي تواجه المؤسسات والشركات وتقديم حلول لها من رواد الاعمال. تقدم جوائز مالية مقابل أفضل الحلول التي يتم اختيارها بناءً على معايير أصحاب المشكلة.
- منصة استشارات التحول الرقمي: توفير أدوات رقمية غير تقليدية لمساعدة الشركات الصغرى والمتوسطة على التحول الرقمي والوصول إلى العملاء.
- تطوير منصة التدريب التفاعلي: تقدم مجموعة متنوعة من الأدوات الرقمية ولتدريب رواد خلال مرحلة إعداد خطة العمل وتدعمهم خلال فترة التقديم للحصول على التمويل لتسهم في تسريع إجراءات التخطيط لبدء تأسيس المشاريع الريادية
- نشر وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى فئات المجتمع وخصوصاً حديثي التخرج.

مبـادرات الاقـتـصاد الـرقـمـي:

م2-3 مـبـادرة الـتـمـويـل والإرشـــاد.

تـعـريـف الـمـبـــادرة:

هـذه مبادرة لتعزيز الاقتصاد الرقمي وتشجيع المزيد من الشركات الرقمية الناشئة على الانضمام إلى هذا القطاع وتحقيق النجاح فيه، من خلال توفير الموارد اللازمة للشركات الناشئة ودعم الابتكار في مجال الأعمال الرقمية.

أهـــداف الـمـبـادرة:

1. دعم وتشجيع الشركات على تنمية مواردها وتعزيز قدرتها التنافسية ومساعدتها في خفض تكاليفها.
2. الارتقاء ببيئة الأعمال وتطويرها.
3. تنمية وزيادة صادرات منتجات وخدمات تقنية المعلومات والاتصالات.
4. تشجيع وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
5. تعزيز الدخل الوطني.

الجهـة المسؤولـــة:

- وزارة الاقتصـــاد.

الجهات ذات العلاقـة:

- وزارة المـاليـــة.

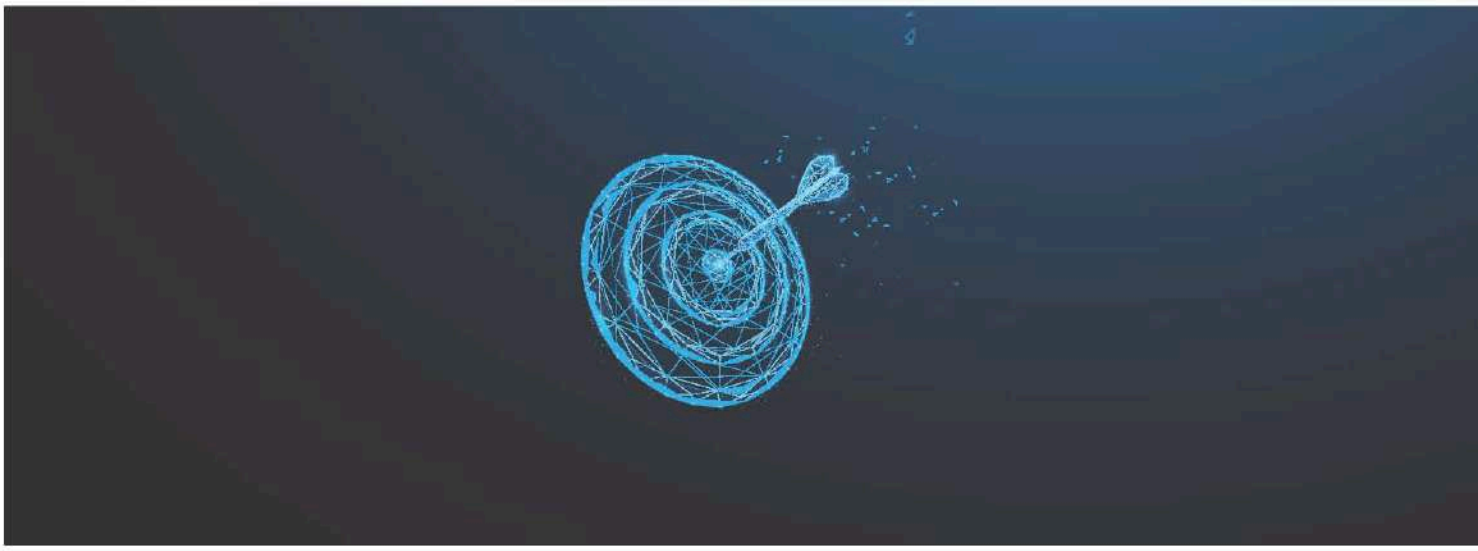

مبـادرات الاقـتـصاد الـرقـمـي:

م2-3 مـبـادرة الـتـمـويـل والإرشـــاد.

المشـاريع المتوقعـة:

- تعزيـز القـدرات التنافسـية: العمـل علـى تهيئـة بيئـة عمـل مناسـبة لـرواد الأعمـال بمـا فـي ذلـك الإطـار القانونـي والتنظيمـي ومسـاعدتهم فـي الوصـول للتمويـل بأيسـر الطـرق للوصـول إلـى الريـادة والتنافسـية العالميـة.
- مشروع منصة تطوير الصادرات: دعم الشركات الناشئة وفتح قنوات تصدير ميسرة.
- مشروع مراجعة وتطوير تشريعات وسياسات تشجيع الاستثمار وريادة الاعمال.
- مشروع منصة التمويل الجماعي.
- مشروع منصة الاقراض الآمن.

مبـادرات الاقـتـصاد الـرقـمـي:

م3-3 مبادرة تشجيع الاستثمار في مجال التقنية المالية (Fintech)

تـعريـف الـمبـادرة:

تعمل هذه المبادرة على توفير إطار تنظيمي لتشجيع الاستثمار الآمن في هذا المجال. كما يساعد هذا الإطار على تحسين الثقة في الأنظمة المالية الرقمية على المستوى العالمي، ويعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات المتعلقة بالامتثال الضريبي.

أهـــداف الـمبـادرة:

1. تأطير وتنظيم الاستثمار في مجال التقنية المالية.
2. زيادة الوعي بدور التقنية المالية في تعزيز الاقتصاد المحلي.
3. توفير خدمات مالية تقنية فعالة.
4. تشجيع شركات التقنية المالية المحلية لتحقيق التمكين المالي.

الجهـة المسؤولـــة:

- وزارة المـــاليـــــة.

الجهات ذات العلاقـة:

- وزارة الـــــعـــــدل.
- مصرف ليبيا المركزي.

المشـاريع المتوقعـة:

- مراجعة واستحداث تشريعات وسياسات لتسهيل ممارسة الأعمال في مجال التقنية المالية .
- تطوير التطبيقات التي تمكن العملاء من إجراء العمليات المصرفية والدفع والتحويل وغيرها عبر هواتفهم المحمولة.
- تطوير تطبيقات المحافظ الإلكترونية والتي تسمح بالقيام بعمليات إدارة المحافظ عن طريق التطبيق.
- تطوير التطبيقات المالية الخاصة بتداول العملات الرقمية والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين العمليات المالية.
- تطوير قطاع تقنية المعلومات المحلي لدعم المبادرة.

مبـادرات الاقـتـصاد الـرقـمـي:

م4-3 مبـادرة تطوير المهارات الرقميـة.

تـعـريـف الـمبـــادرة:

مبادرة لتطوير وتحسين مهارات العاملين في مجالات تقنية مختلفة وذلك لتحسين فرصهم في سوق العمل وزيادة إنتاجيتهم. وتشمل برامج التدريب مجموعة من المعارف والخبرات والقدرات على استخدام الأجهزة والتقنيات الرقمية بكفاءة، لتمكن الأفراد من إدارة المحتوى الرقمي ومشاركته بشكل فعال يؤدي إلى زيادة الدقة والكفاءة والجودة والإنتاجية.

أهـــداف الـمبـــادرة:

1. صقل المهارات المكتسبة للطلبة والمحترفين وتزويدهم بمهارات جديدة لتعزيز كفاءتهم وزيادة إنتاجيتهم.
2. سد الفجوة بين العرض والطلب لاحتياجات المؤسسات من الكوادر المؤهلة.
3. تطوير مشاريع تخرج طلبة كليات تقنية المعلومات وهندسة وعلوم الحاسوب.
4. مساعدة شركات تقنية المعلومات التي تمنح فرص التدريب في العثور على الكوادر المناسبة.
5. الاستفادة من فرص تدريب الطلاب خلال عطلة الصيف.

الجهـة المسؤولـــة:

- وزارة العمـــــل.

الجهات ذات العلاقـة:

- مزودي خدمات التدريب.
- الشركـــات المختصـــة.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- وزارة الـتـعـلـيـــم الـتـقـنـــــي.

مبـادرات الاقـتـصاد الـرقـمـي:

م4-3 مبـادرة تطوير المهارات الرقمـيـة.

المشـاريع المتوقعـة:

- مشـروع منصـة تطويـر المـوارد البشـرية: تقـدم دورات تدريبيـة عبـر الإنترنـت تهـدف إلـى تطويـر المهـارات الرقميـة وتحسينها للعاملين في كل القطاعات من خلال موضوعات متنوعة موجهة ومدفوعة بالطلب تراعي متطلبات جميـع فئات المجتمـع مثل الأشخاص ذوي الإعاقـة والنسـاء.
- مشـروع منصـة التدريـب لأجـل التشـغيل: هـو برنامـج تنميـة قـدرات بشـرية فـي صناعـة تقنيـة المعلومـات. ويقـدم البرنامـج تدريبـاً متخصصـاً بهـدف تأهيـل الباحثيـن عـن العمـل للالتحـاق بالشـركات العاملـة فـي المجـال وخلـق فـرص عمـل جديـدة بالتعـاون مـع شـركات القطـاع.
- مشـروع منصـة مشـاريع التخـرج: تبنـي وتمويـل ودعـم المشـاريع المتميـزة فـي مجـالات تقنيـة المعلومـات والاتصـالات.
- مشـروع منصـة التدريـب الصيفـي: ويقـدم البرنامـج تدريبـاً عمليـاً علـى أحـدث اتجاهـات التكنولوجيـا. ويهـدف إلـى زيـادة قـدرات الطـلاب وإعدادهـم بشـكل جيـد لدخـول سـوق تقنيـة المعلومـات بعـد التخـرج.

مبـادرات المجتـمع الـرقـمـي:

م1-4 مبـادرة سد الفجوة الرقميـة.

تـعريـف الـمبـــادرة:

تعمل هذه المبادرة على رفع القدرات الرقمية في المجتمع واظهار الجهود التي تبذل في سبيل تعزيز جودة الحياة لمختلف أبناء المجتمع الليبي وتعزيز ثقة المتعاملين بالخدمات الحكومية الرقمية.

أهـــداف الـمبـادرة:

1. تعزيز مهارات التواصل والعمل الرقمية الحديثة واستخدامها بأمان في عصر المعلومات.
2. تعزيز احترام مفاهيم الخصوصية وحرية التعبير في العالم الرقمي وربطها بالهوية الوطنية.
3. التوعية بالجوانب الأخلاقية في استخدام الوسائل الرقمية.
4. نشر ثقافة التعامل الحضاري مع التكنولوجيا المتطورة والأبعاد القانونية لاستخدامها.
5. التركيز على الجانب الإيجابي للثورة الرقمية التي تفتح أمال عريضة في منظور المستقبل للمواطن.

الجهـة المسؤولـــة:

- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

الجهات ذات العلاقـة:

- الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية.
- وزارة التربيـــة والتعليـــم.
- وزارة التعلـــيـــم التـقـنـــي.
- وزارة الشؤون الاجتماعية.
- المؤسسات الإعلاميـــة.

مبـادرات المجتـمع الـرقـمـي:

م1-4 مـبـادرة سد الفجوة الرقميـة.

المشـاريع المتوقعـة:

- الشـمولية الرقميـة: يسـعى مشـروع الشـمولية الرقميـة إلـى تعزيـز المهـارات الرقميـة لـدى الشـرائح المجتمعيـة الأكثر عرضة لخطر الإقصاء الرقمي عن طريق خلق العديد من فرص الوصول إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والمهارات اللازمة لاستخدامها بفعالية.
- الثقافـة الرقميـة: يهـدف مشـروع الثقافـة الرقميـة إلـى تعزيـز مسـتوى الوعـي لـدى أفـراد المجتمـع الليبـي وخلـق ثقافـة سـيبرانية صحيـة، بحيـث يتمتـع جميـع أفـراد المجتمـع الليبـي بالمعرفـة اللازمـة للاسـتفادة مـن الفـرص المتعـددة التـي يوفرهـا الفضـاء الإلكترونـي بأمـان.
- المهـارات الرقميـة: يدعـم مشـروع المهـارات الرقميـة رفـع مسـتوى الوعـي والاسـتفادة مـن مجموعـة كبيـرة مـن الوظائـف المتاحـة فـي مجـال الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، بالإضافـة إلـى تطويـر قـوى عاملـة ماهـرة ومؤهلـة فـي هـذا المجـال لتعزيـز الجهـود الراميـة إلـى خلـق اقتصـاد قطـري قائـم علـى المعرفـة.

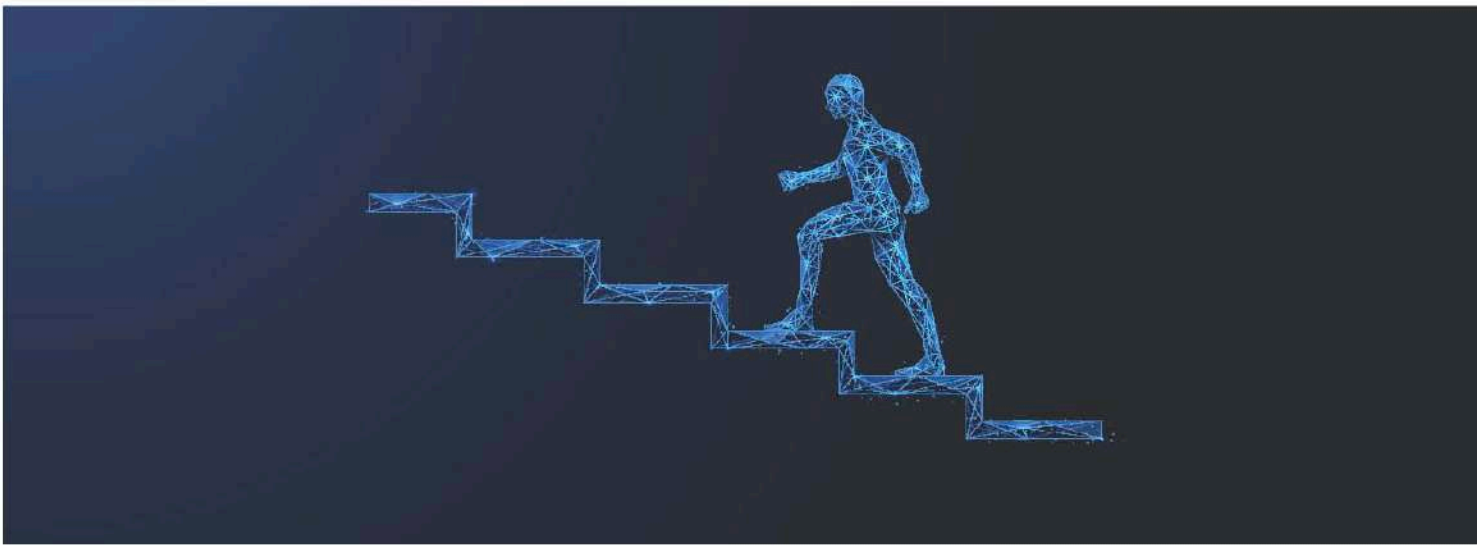

مبـادرات المجتـمع الـرقـمـي:

م2-4 تعـزيـز الإدمـاج الرقمـي لـذوي الاحتيـاجـات الخاصـة.

تـعـريـف الـمبـــادرة:

يعرف الادماج الرقمي لذوي الاحتياجات الخاصة بعملية توفير نفاذية الأشخاص ذوي الاعاقة إلى المحتوى على شبكة الإنترنت من خلال تصميم المواقع الإلكترونية والمنصات والأدوات والتطبيقات والخدمات الرقمية حسب معايير تقنية محددة. من حيث ادراك وفهم وتصفح المحتوى الرقمي المنشور على الإنترنت والتفاعل معه والمساهمة والإضافة على المحتوى الرقمي والتطبيقات المنشورة على الإنترنت.

أهـــداف الـمبـادرة:

1. لتعزيز النفاذية الرقمية لذوي الاحتياجات الخاصة.
2. تطوير السياسات سد الفجوة الرقمية لتمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بشكل آمن.
3. توفير البرامج التدريبية المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

الجهـة المسؤولـــة:

- وزارة الشؤون الاجتماعية.

الجهات ذات العلاقـة:

- وزارة الـتـربـيـــة والـتـعـلـيـــــم.
- الـتـعـلـيـــــم الـتـقـنـــي.
- وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي.
- الاتصالات وتكنولوجيـا المعلومـات.
- الـهـيـئـــة الـعـامـــة للمعلومـــات.
- جمعيـــة الـنـــور للمكفوفيـــن.
- مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

المشـاريع المتوقعـة:

- مشروع رفع الكفاءة الرقمية لذوي الاحتياجات الخاصة.
- مشروع تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالادماج الرقمي.
- مشروع تطوير الادوات والمنتجات المطلوبة لذوي الاحتياجات الخاصة واشراك جميع أصحاب المصلحة.
- تشجيع ذوي الاحتياجات الخاصة لدخول سوق العمل.

مبـادرات المجتـمع الـرقـمـي:

م3-4 حفـظ التـراث الثقافـي الليبـــي.

تـعريـف الـمبـــادرة:

تهـدف المنصـة الرقميـة لحفـظ التـراث الثقافـي الليبـي إلـى إتاحـة المحتـوى الثقافـي الليبـي فـي صـورة محتـوى رقمـي لمسـتخدمي شـبكة الإنترنـت حتـى يسـتفيد مـن هـذا المحتـوى الثـري فـي صورتـه الرقميـة كل الباحثيـن فـي الثقافـة الليبيـة، والمهتميـن بنشـأتها وتطورهـا، والحفـاظ علـى هـذا التـراث العريـق للأجيـال القادمـة وإثـراء المحتـوى الإسـلامي الرقمـي بجميـع صـوره.

أهـــداف الـمبـــادرة:

1. **رقمنة وحفظ كل ما يتعلق بالتراث الليبي من كتب ومخطوطات وأعمال فنية.**
2. **إتاحة الوصول إلى الموروث الثقافي الليبي عبر الوسايل الرقمية المتنوعة.**
3. **إنشاء محتوى رقمي يعكس الاحتفاء بتنوع الثقافات في المجتمع الليبي.**
4. **رقمنة وحفظ الأرشيف السمعي والبصري للإذاعات الليبية.**

الجهـة المسـؤولـــة:

- وزارة الثـقـافـــة.

الجهات ذات العلاقـة:

- الهيئة العـامة للمعلومات.
- شركـــات الاتصـــــالات.
- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية.

المشـاريع المتوقعـة:

- مشروع إنشاء منصة تراث ليبيا الرقمية.

حوكمة الاستراتيجية

بما أن التحول الرقمي يهتم بكل مكوّنات المجتمع، بما فيهم القطاع الخاص والجمعيات الأهلية والأفراد الطبّيعيين ويرتكز على مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة والانفتاح والابتكار والمشاركة مع جميع أصحاب المصلحة، فمن الضروري توفير نظام حوكمة رشيد وفعال يضمّ المكوّنات التالية:

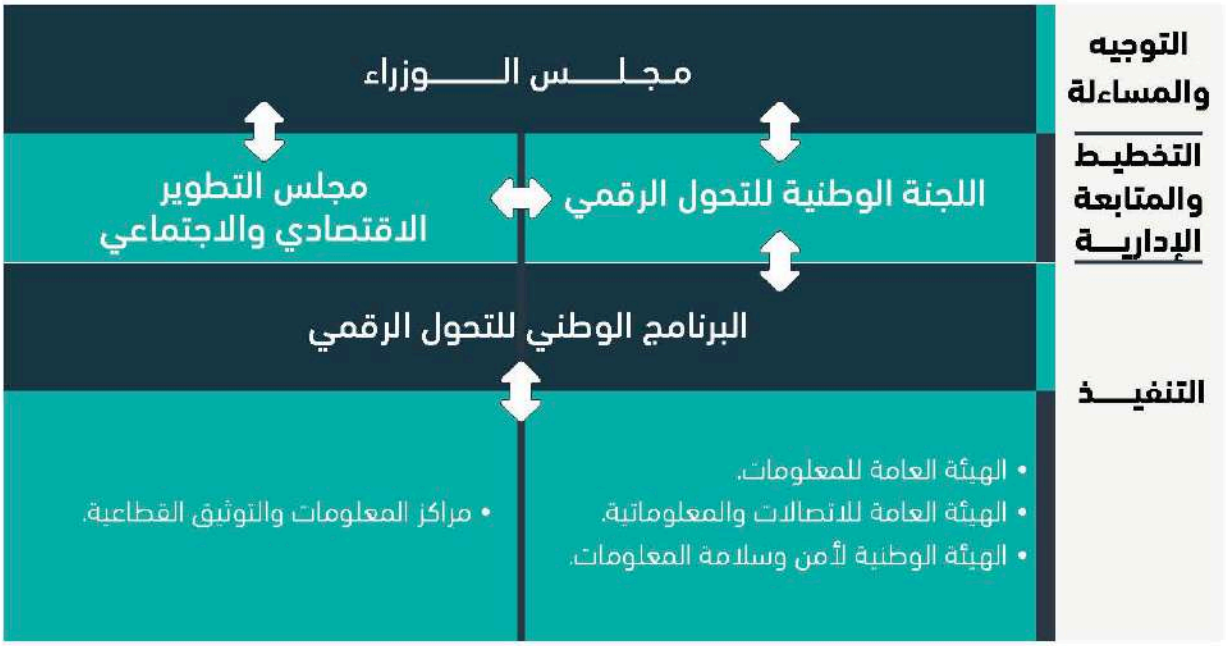

إدارة المخاطـر

"ليس ثمة خيار أمام التحول الرقمي سوى إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة عمل المؤسسات والحكومات وإجبارها على تقديم نمط جديد من الخدمات و المعاملات وبسمات وأساليب وقنوات تختلف عن تلك المعهودة لجميع المستفيدين تصل في بعض الأحيان إلى إعادة هندسة الإجراءات كلياً وهو بطبيعة الحال ما قد يقود إلى العزوف عنها لعدة أسباب يعود بعضها إلى عقلية المستخدم والبعض الآخر إلى وفرة القنوات المتاحة للوصول إلى هذه الخدمات.

وعلى الرغم مما يحدثه التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة التي يقودها من منافع جمة للحكومات والأفراد بتعظيم معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض التكاليف وتحسين جودة الحياة وتقديم خدمات أسرع وعلى نطاق أوسع للجميع فإنه لابد من أخذ التدابير والاحتياطات اللازمة لضمان استمرارية الحصول على هذه الخدمات بنفس النسق المعتاد عليه (من أي مكان وفي أي وقت وبأي وسيلة) وذلك بإدارة المخاطر المحتملة والتنبؤ بمعدلات حدوثها ووضع الخطط والبدائل الكفيلة بمعالجتها.

معامل الخطر	احتمال تكراره	أسبابه وآثاره	المعالجات
مخاطر الأمن السبراني	عال	تسرب البيانات والمعلومات لغير ذوي الاختصاص	اتباع إرشادات وأدلة الأمن السيبراني
قصور نظام الحوكمة	عال	• بيئة حوكمة رقمية ضعيفة. • عدم كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية. • تداخل الصلاحيات والاختصاصات.	• تطوير منظومة حوكمة عصرية. • تدقيق حوكمة مراكز المعلومات والتوثيق القطاعية وفقاً للمعايير الدولية • إعداد سياسة وطنية لإدارة الصلاحيات حسب المعايير الدولية.
ضعف التعاون البيني لأصحاب المصلحة	متوسط	إضاعة الجهد والوقت نتيجة تكرار العمليات	إعداد اللوائح التي تنظم العمل البيني التشبيك المستمر والدوري بين كافة أصحاب المصلحة.
ممانعة التغيير	عال	عرقلة تنفيذ المشاريع	استحداث قنوات رقمية فعالة
عدم توفر التمويل	متوسط	التأخر في بدء تنفيذ المشاريع لحين اعتماد الميزانيات	الشراكة مع القطاع الخاص
عجز في الميزانيات	عال	توقف العمل في المشاريع أو التأخر في تنفيذها وهذا ما قد يتسبب بخسائر للمكونات ذات العمر المحدد مثل المكونات المادية والمعنوية.	تصنيف المشاريع كأولويات حسب درجات الاحتياج وتنفيذها مجزأة وليس ككتلة واحدة.

إدارة المخاطـر

معامل الخطر	احتمال تكراره	أسبابه وآثاره	المعالجات
		• عـدم الاستقـرار السياسـي. • عدم توفر بيئة استثمارية محفّزة.	• تـعـزيـز الاستقرار السياسـي والاقتصـادي. • فـتـح الأسـواق وتشجيـع المستثمريـن مـن خـلال حـزم الحـوافـز والإعفـاءات. • تـشـجيـع إقامـة حاضنـات ومسـرعـات الأعمـال. • إنشـاء الشـركـات التقنية الناشئة • نشـر ثقافة ريادة الأعمال بشـكل عام.
ضـعـف الاستثمـار فـي التقنيـات الرقميـة ومنظـومـة الابتكار	متوسط		
نـدرة الخبـراء لتنفيـذ السياسـات والخطط والمشاريع ومتابعتها	عال	**تعثـر المشـاريع نتيجـة التعـرض لحـالات غيـر متوقعـة أثناء وضع الخطط مثـل نقص أوزيادة فـي المتطلبات.**	• **تأهيـل الكـوادر الفنية فـي بيوت خبـرة عالمية.** • **الاسـتـعـانـة بالمستشاريـن الخـارجيين.**
الاعتمـاد على مشاريع البنية التحتية المختلفة	متوسط	التضـارب في عمليـات الإنجاز نتيجـة التأخر في البدء في مشـاريع البنـى التحتية	إعـادة جدولـة خطـط تنفيـذ مشـاريع التحـوّل الرقمـي وبشـكل دوري ومسـتمر حسـب نسـب الإنجـاز فـي المشـاريع الأخـرى.
ضعف أداء الفرق الفنية للتشغيل والصيانة	متوسط	تعرض المنظومات والتطبيقات للتوقف والأعطال وفي بعض الحالات للاختراق .	• التركيـز علـى تأهيـل الكـوادر المستمـر وأثنـاء العمـل. • مضـاعفة عدد مـزوّدي الخدمة. • مراجعـة وتطويـر أدلـة التشـغيل والصيانـة.

إدارة المخاطـر

معامل الخطر	احتمال تكراره	أسبابه وآثاره	المعالجات
الأمية الرقمية	متوسط	• بعض فئات المجتمع وبالأخص كبار السن لا يستفيدون من الخدمات الإلكترونية لعدم إلمامهم بكيفية استعمال الأدوات التقنية المختلفة. • عدم قناعة المستخدم بجدوى ومنافع الخدمات الرقمية. • عدم توفر القدرة على الوصول للأدوات والخدمات الرقمية في بعض المناطق.	• توفير مراكز خدمة عامة/خاصة في جميع المناطق. • تصميم حملات توعوية تستهدف هذه الشرائح. • الاهتمام بتطوير البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات في المناطق المهمشة والنائية. • تطوير أدلة تشغيل تتناسب مع هذه الفئات.

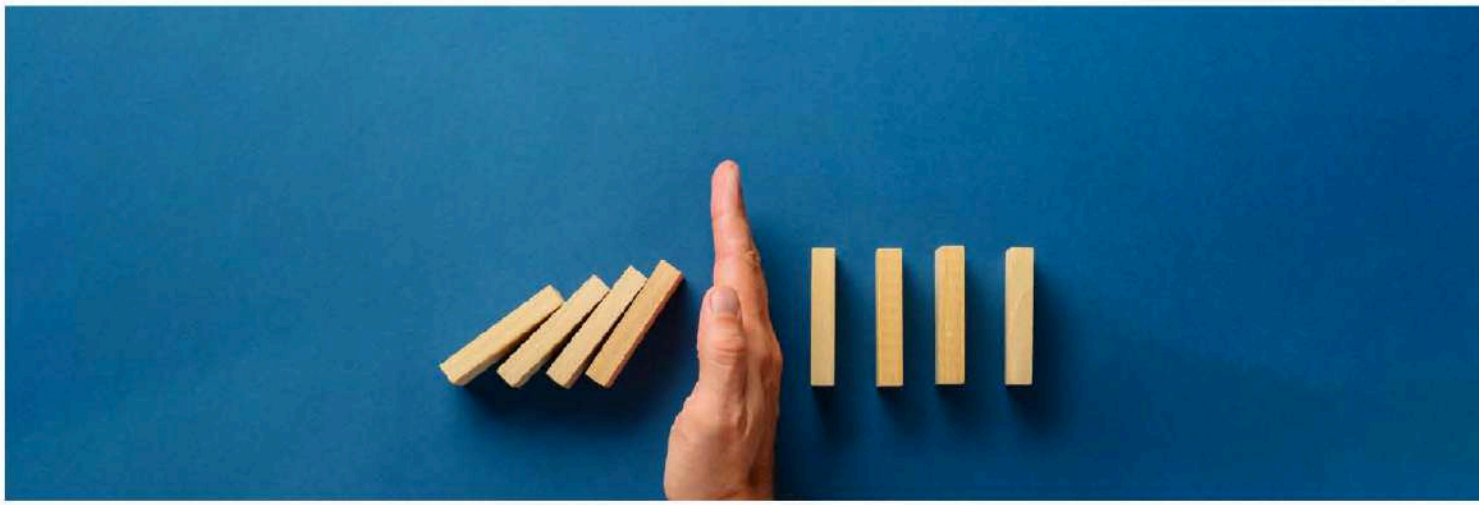

ملحق (1)

بعض الخدمات الرقمية والتطبيقات المتاحة حالياً.

القطاع	الخدمات الرقمية المتاحة
رئاسة الوزراء	• منصة حكومتنا. • مركز خدمة المواطن. • منصة تسجيل المظالم ورفعها للحكومة.
الاتصالات	• الو ليبيا. • تطبيق المدار. • ماي ليبيانا. • ماي ال تي تي. • هاتف ليبيا. • سداد.
الاقتصاد	• **منصة السجل التجاري.** • **شركات ليبيا.** • **الخارطة الاستثمارية.** • **منصة المشروعات الصغرى والمتوسطة.** • **منصة الخدمات الإلكترونية الموحدة.**
المالية	• نظام حوسبة الإجراءات الجمركية. • نظام المشغل الاقتصادي المعتمد. • نظام تتبع الشحنات. • المنصة الرقمية لوزارة المالية. • منصة الاجراءات الضريبية.
المصارف	• تطبيقات مصرفية رقمية.

ملحق (1)

بعض الخدمات الرقمية والتطبيقات المتاحة حالياً.

القطاع	الخدمات الرقمية المتاحة
الصحة	• **بنك الدم.** • **البوابة الإلكترونية لوزارة الصحة الليبية.** • **تحصين.** • **بوابة الإحصاء.**
الأوقاف والشؤون الإسلامية	• حجاج ليبيا.
صندوق الزكاة	• **زكاة ليبيا.**
دار الإفتاء	• **فتاوى.**
الداخلية	• الحالة الجنائية. • الداخلية موبايل. • منصة الاستعلام الموحد.
التعليم	• ليبوس. • امتحانات.
وزارة الشؤون الاجتماعية	• منظومة تسجيل الزوجة والبنات فوق 18. • منظومة الاستعلام عن المنحة. • منظومة الربط المصرفي. • منظومة إدارة منحة الزوجة والأولاد.

الاعتماد

رئيس الهيئة العامة للمعلومات
م.عبد الباسط سالم الباعور

مدير عام المجلس الوطني للتطوير
الاقتصادي والاجتماعي
د. محمود أحمد الفطيسي

رئيس حكومة الوحدة الوطنية
م. عبد الحميد محمد الدبيبة

دولـة لـيـبـيـا

State of Libya

حـكـومـة الـوحـدة الـوطـنـيـة

Government of National Unity

اللجنـة الوطنيـة للتحـول الـرقـمـي

The National Committee for Digital Transformation

الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي الحكومي

National strategy for government digital transformation

2030-2023